المحاضرة الأولى: التعليق على نص قانوني

تعد عملية التعليق على النصوص القانونية أحد الأدوات الأساسية لفهم وتحليل القوانين والنصوص القانونية .فهي تستدعي المنهجية والمعرفة القانونية الواسعة، حيث يتوجب على الفرد اتباع خطوات محددة لاستخلاص المعاني والمفاهيم الأساسية المتضمنة في النص القانوني، وتحليلها بدقة ومنطقية.

تهدف منهجية التعليق على النص القانوني إلى فهم الغايات والأهداف التي يسعى إليها المشرع من وراء صياغة القانون، وتفسير المفاهيم والمصطلحات القانونية المستخدمة. سنتناول في هذا المقال منهجية التعليق على كل من نص القانوني والنص الفقهي.

أولاً: التعليق على نص فقهي:

التعليق على نص فقهي يمر بالمراحل التالية:

– **تحديد موقع النص:** يتطلب ذلك جمع بعض المعلومات الخاصة بملابسات النص التي تساعدنا على فهمه. يجب أن نعرف تاريخ صدور النص، والظروف التي صدر فيها، والمعلومات الخاصة بالكاتب، وأهمية الموضوع المناقش في النص، وشكله الخارجي، وأسلوبه.

– **التحليل الشكلي للنص:** هنا ينبغي أن نركز على الوصف الخارجي للنص، مثل طوله وقصره، وعدد الفقرات التي يحتويها، والبناء اللغوي للنص، وأسلوبه العام.

– **التحليل الموضوعي للنص:** يتضمن استخلاص الأفكار الجوهرية التي يحتويها النص وتحليلها بشكل موضوعي. يجب أن نفهم المفاهيم الأساسية والأفكار المهمة التي يعبر عنها النص.

– **طرح إشكالية الموضوع:** يتعلق هذا الجزء بطرح أسئلة محددة حول الموضوع المناقش في النص. يجب أن ننتبه إلى النقاط غير المفهومة أو المثيرة للجدل ونستفسر حولها.

– **وضع خطة للتعليق:** بعد البحث في المسائل السابقة، يمكن وضع خطة للتعليق. يجب أن تتضمن المقدمة التي تلخص المعلومات المهمة عن النص، ثم يتم دخول الموضوع الرئيسي للتعليق. يمكن تقسيم الخطة إلى مباحث ومطالب وفقًا لموضوعات النص.

ثانياً: التعليق على نص قانوني:

من بين الأساليب المنهجية المستخدمة لتعليق على نص قانوني، يمكن اعتماد الطريقة التالية لتنظيم الأفكار وفهم النص بشكل منهجي:

المقدمة: تشمل عملية التعرف على النص القانوني، وتحديد موقعه والظروف التي صدر فيها. يجب أن نتعرف على سياق النص والقوانين المرتبطة به والمحكمة التي أصدرته، إذا كان ذلك معروفًا.

الموضوع: يتضمن تحليل النص من الناحية الشكلية والموضوعية، والإلمام بالمعنى العام للنص. يجب أن ندرس بنية النص وتنظيمه اللغوي، وفهم المفاهيم القانونية والمصطلحات المستخدمة في النص. كما يجب أن نقدم نقاط القوة والضعف في النص عن طريق ذكر العيوب والمميزات الملاحظة فيه.

خاتمة: في هذا الجزء، يتم وضع النتائج والاستنتاجات التي تم الوصول إليها بعد التعليق على النص الفقهي أو النص القانوني. يجب تلخيص الأفكار الرئيسية التي تم استنتاجها من التحليل والنقد، وتوضيح الرؤية الشاملة للنص وما تعلمناه منه. يمكن أن تشمل الخاتمة أيضًا التوصيات أو الاقتراحات المحتملة فيما يتعلق بالنص المعلق عليه وقضاياه المطروحة.

إن التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق للبحث في مكوناته وعناصره، وصولا إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع، لذلك تعتمد منهجية التعليق على النصوص القانونية سواء كان النص فقهيا أو تشريعيا على قواعد موحدة مع بعض الخصوصيات مرتبطة بطبيعة النص المراد التعليق عليه وتتم هذه العملية على مرحلتين: مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية.

من هذا المنطلق نتطرق الى المرحلة التحضيرية للتعليق المبحث الأول، ثم إلى المرحلة التحريرية للتعليق على نص قانوني المبحث الثاني

المبحث الأول: المرحلة التحضيرية للتعليق على نص قانوني:

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة لأن المعلق سيقوم بتجميع كل ما يحتاج إليه للقيام بتحرير التعليق بصفة دقيقة ومضبوطة وخلال هذه المرحلة يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا وموضوعيا.

المطلب الأول: الضوابط الشكلية للتعليق على نص قانوني

حيث يتم فبها التعليق على النص من الناحية الشكلية وتتضمن المراحل التالية:

الفرع الأول: تحديد موقع النص وظروف صدوره

أولا/ طبيعة النص: ويتم ذلك من خلال الإشارة إلى أن هذا النص القانوني فقهي أم تشريعي.

ثانيا/ تحديد موقع النص (المصدر الشكلي) : ويقصد به موقع النص القانوني من المراجع التي أخذ منها ويختلف تحديد المصدر الشكلي بحسب طبيعة النص فقهيا كان أم تشريعا.

فإذا كان النص فقهيا، يذكر المعلق موقعه من المرجع الذي أخذ منه وذلك من خلال تبيان العناصر التالية: المذهب الذي ينتمي إليه ونظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسائل القانونية محل التعليق اسم المؤلف، عنوان المرجع، الجزء والطبعة إن وجدا، دار النشر، مدينة وبلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات.

أما إذا كان النص تشريعيا كأن يكون مادة في قانون أو فقرة من مادة من نص قانوني؛ فإن المعلق يذكر رقم المادة أو الفقرة ثم يحدد القسم الذي يوجد فيه النص وعنوانه وكذا الفصل وعنوانه والباب وعنوانه....الخ.

مثال: المادة 44 التي أشار إليها المشرع القسم الثاني تحت عنوان في الدعاوى المقدمة من أو ضد القضاة من الفصل ال رابع تحت عنوان " في الاختصاص الإقليمي" من الباب الثاني تحت عنوان " في الاختصاص" من الكتاب الأول تحت عنوان "الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية" من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08 مؤرخ في 25 فيفري 2008.

ويقصد به موقع النص من المرجع الذي اخذ منه فيتم ذكر المصدر ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد أو أنه جزء فقط من مادة أو من عدة مواد، بحيث يتم ذكر رقم المادة، الفصل، الباب، الكتاب، الأمر، الجريدة الرسمية، العدد.

ثالثا: تحديد تاريخ النص وظروف صدوره: وذلك باعتبار أن بعض النصوص قد تصدر في ظروف سياسية واقتصادية أو اجتماعية معينة وخاصة بذكر الناحية التاريخية التي ارفقت النص.

رابعا: المصدر المادي: وبحسب طبيعة النص فإذا كان النص تشريعا فيحدد التشريعات الأخرى المقارنة التي تأثر بها المشرع مثلا المشرع الجزائري غالبا متأثر بالتشريع الفرنسي والمصري. وبالتالي يحدد النصوص الموجودة في التشريعات الأخرى التي تقابل النص الجزائري .

أما إذ كان النص فقهيا فيتم تحديد المذهب أو المدرسة التي ينتمي إليها صاحب النص. حيث أن تحديد التوجه الفكري للفقيه يسهل على المعلق عملية التعليق على النص.

الفرع الثاني: تحليل البناء الداخلي والخارجي الشكلي للنص

تتضمن هذه المرحلة البحث في الشكل الخارجي أو الظاهري للنص وتتضمن عديد العناصر وهي:

أولا: البناء المطبعي: (البنية الطبوغرافية) قد يوحي البناء الخارجي للنص بمجموعة من المعلومات المفيدة في التعليق كطول أو قصر النص، عدد الفقرات، تحديد المصطلحات المستعملة في النص وتحديد دلالتها كالتوكيد، الوجوب، الجواز، الاختيار، الإلزام، الأمر ..

ثانيا: شرح المصطلحات: ويتم ذلك بشرح المصطلحات والكلمات المفتاحية للقاعدة القانونية، من اجل تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة تتم هذه العملية من خلال قيام المعلق بشرح موجز لأهم المصطلحات القانونية وبالخصوص المصطلحات المتقاربة والتي يتم الخلط فيه بين القانونيين من خلال ضبط معانيها، هذه العملية ضرورية في مسألة التعليق السليم للنص الفقهي.

ثالثا: البناء اللغوي والنحوي للنص البناء المنطقي: منطق النص يظهر من خلال الأسلوب المستعمل فيه كما يتم تحديد الأسلوب المستعمل وعادة ما يكون الأسلوب الخبري، وما إذا كان سهل الفهم أم صعب، ورغم

انه ليس من السهل التعرف على الأسلوب المستعمل، إلا أن هناك تعابير وصيغ تقربنا من معرفته، سواء كان أسلوب الاستنباط، الاستقراء أو النفي ....

المطلب الثاني: تحليل موضوع ومضمون النص (الضوابط الموضوعية)

يتطلب التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي يركز على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يستند إليها النص. ولا يمكن ذلك إلا من خلال قراءة النص عدة مرات ودراسة كل كلمة وجملة مدرجة فيه. يتطلب التحليل الموضوعي أن يتبع المعلق العناصر التالية:

1- **استخراج الفكرة العامة للنص:** أي استخلاص المعنى الشامل للنص، ويتسهل استخراجه بعد قراءة متأنية للنص وفهمه بشكل جيد. يجب أن يتضح موضوع المسألة القانونية المتعلقة بها النص، والهدف منه هو تحديد نطاق المسألة المراد مناقشتها وضمان عدم الانحراف عن الموضوع.

2- **استخراج الأفكار الأساسية:** بعد استخراج الفكرة العامة يتم تقسيم النص إلى فقرات مع ذكر بداية ونهاية كل فقرة ووضع فكرة أساسية لها وتساهم هذه العملية في وضع خطة ملائمة لمناقشتها.

3- طرح الإشكالية: هي السؤال القانوني الذي يطرحه النص بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه، وتستخرج عادة من المعنى الإجمالي للنص، بتأكيد الفكرة التي جاء بها النص، أو فيها أو تقديرها أو البحث عن أفكار جديدة أغفلها النص وتكون الإشكالية تخدم الموضوع، وبسيطة غير مركبة وتتمثل في التساؤل الوارد في ذهن الباحث ويحاول إيجاد حل أو جواب مناسب له، تحدد عبارات الإشكالية بشكل دقيق وبصيغة واضحة تنتهي بعلامة استفهام.

المبحث الثاني: المرحلة التحررية للتعليق على نص قانوني

تتضمن هذه المرحلة وضع خطة مناسبة ثم مناقشة هذه الخطة بشكل تفصيلي:

المطلب الأول: التصريح بالخطة للتعليق على نص قانوني

بعد طرح الإشكالية واستخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية، يتم وضع خطة تعبر عن التصور العام للموضوع. تعتبر الخطة الهيكل البنائي للنص، وبالتالي يجب على الباحث أن يراعي الشروط الضرورية لتحقيق التوازن في الخطة. يجب أن يتم ربط العناوين الرئيسية والفرعية في الخطة، وتجنب التكرار والتناقض. يجب أن يستند الباحث إلى مبدأ التقسيم الثنائي للتصنيف في تقسيم النص، سواء بناءً على طبيعة شكل النص أو مضمونه.

لتحليل النص، يستعين الباحث بجمع المعلومات المكتبية وتوفير المراجع العلمية. يعتمد الباحث على الآراء الفقهية والأحكام القضائية لإثراء تحليله. يجب أن يتم التحليل بناءً على الأسس العلمية والمعرفية المتاحة، وأن يتم التأكد من صحة المعلومات المستخدمة في التحليل.

المطلب الثاني: المناقشة الخاصة بالتعليق على نص قانوني

تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءا بالمقدمة ومرورا بصلب الموضوع والانتهاء بالخاتمة

المقدمة

من خلالها يقوم الباحث بذكر الفكرة الأساسية التي يتضمنها النص والعوامل التي أدت إلى إصداره تكون تمهيدا لما سيتم معالجته، ويتم فيها عرض المسالة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ويشير كذلك إلى أهمية الموضوع، مبرزا أهم المسائل القانونية التي يثيرها الموضوع.

دارسة صلب الموضوع:

تم التعليق على النص القانوني وفقا للخطة المقترحة كما يجب تفادي إعادة كتابة ما جاء في النص، بل يجب شرح الأفكار ونقدها وإبداء الرأي مع تبريرها بالاعتماد على الأسس القانونية التي تخدم الموضوع.

الخاتمة:

يتم فيها ذكر النتائج المتوصل إليها خاصة تلك التي على صلة مباشرة بالإشكالية المطروحة والتوصل إلى مرحلة يتم فيها الاستنتاجات الأساسية المستنبطة من النص التشريعي موضوع المعالجة فإن كان مؤيدا فعليه بالدليل وإن كان معارضا فعليه بالبديل وطرح المقترحات المقدمة من اجل تعديل أو مراجعة النص سواء في صياغته أو على مستوى أحكامه مع إمكانية طرح صيغة بديلة للنص.

بعد أن تطرقنا إلى دارسة المنهجية المعتمدة في التعليق على نص قانوني، ارتأينا ختام بحثنا هذا بنموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني ويكون كالتالي:

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني :

في هذا المثال التوضيحي، سنقوم بتعليق على نص المادة 01 من القانون المدني الجزائري، ونفس الطريقة يمكن تطبيقها على النصوص الفقهية والقانونية مع اختلاف القوانين والنصوص المعروضة للتحليل والتعليق عليها.

نص المادة 01 من القانون المدني الجزائري:

"يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها.

وإذا لم يوجد نص تشريعي، يحكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، وإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، وإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة."

مقدمة:

يتناول النص الذي بين أيدينا مادة قانونية تشريعية، وهو جزء من القانون المدني الجزائري.

مصدر النص:

النص هو المادة 01 التي تم استخلاصها من الباب الأول المسمى "آثار القوانين وتطبيقها"، والمستمدة من الكتاب الأول المسمى "أحكام عامة"، وصدر بموجب الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، الذي يتضمن قانونًا معدلا ومكملا للقانون المدني.

التحليل الشكلي:

-**البناء المطبعي:** تمت كتابة النص بواسطة الحاسوب، وهو خالٍ من الأخطاء المطبعية، وقصير ومتكون من ثلاثة فقرات قصيرة ترتبط بينها بحروف العطف، وهي الواو والفاء.

-**البناء اللغوي:** جاءت المادة بألفاظ ولغة سهلة وواضحة، تحتوي على بعض المفردات المفتاحية مثل "العرف" و"مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة."

التحليل الموضوعي:

-**الفكرة العامة :** تتناول الفكرة العامة للنص مصادر القانون المدني الجزائري والتي تتكون من التشريع، والشريعة الإسلامية، ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

-**الأفكار الأساسية:**

1.يُعتبر التشريع مصدرًا رسميًا للقانون.

.2يلجأ القاضي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والعرف في حالة عدم وجود نص تشريعي.
.3تُعتبر مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة مصدرًا احتياطيًا في حالة عدم توفر المصادر الأساسية.

طرح الإشكالية:

ما هي مصادر القانون وفقًا للقانون المدني الجزائري؟

التصريح بالخطة:

-مقدمة.
-الإشكالية: ما هي مصادر القانون وفقًا للقانون المدني الجزائري؟
-المبحث الأول: المصادر الرسمية.
- المطلب الأول: التشريع.
- المطلب الثاني: الشريعة الإسلامية.
- المطلب الثالث: العرف.
-المبحث الثاني: المصادر الاحتياطية.
- المطلب الأول: مبادئ القانون الطبيعي.
- المطلب الثاني: قواعد العدالة.
-خاتمة.

في ختام هذا المقال، تناولنا منهجية تعليق على نص قانوني، واستعرضنا مثالًا على التعليق على المادة 01 من القانون المدني الجزائري. تعلمنا أن التعليق على النص القانوني يتطلب النظر إلى عدة جوانب مهمة. في المقام الأول، يجب أن يكون لدينا فهم واضح لطبيعة النص القانوني، ومصدره وسياقه. هذا يشمل تحليل النص الشكلي من حيث البناء المطبعي واللغوي، وكذلك التركيب المنطقي للفقرات والعبارات.

بعد ذلك، ينبغي أن نقوم بتحليل المحتوى الفقهي والقانوني للنص، محددين الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية التي يتضمنها. يجب أن نفهم المبادئ القانونية المعنية والمصادر المرجعية المستخدمة.
وفي الأخير يجب أن يكون التعليق قائمًا على منهجية دقيقة وواضحة، مدعمة بالأدلة والأمثلة المناسبة. من المهم أن نتذكر أن التعليق على النصوص القانونية يعتبر جزءًا أساسيًا من عملية فهم وتطبيق القانون، ويساهم في تطوير الفهم القانوني وتحليله.

قائمة المصادر والمراجع :

(1 نادية إبراهيم مصطفى المحروقي- احمد محروس على ناجي- الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني- ط1، مكتبة القانون و الاقتصاد الرياض،2012، .

(2 صالح طليس – المنهجية في دراسة القانون – ط-1- منشورات زين الحقوقية لبنان ، 2010 ،

(3 محمد العروصي- المختصر في المنهجية القانونية- منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات حول قانون الأعمال و المقاولات ، 2001 .

(4عكاشة محمد عبد العالي و سامي بديع منصور- المنهجية القانونية – منشورات الحلبي الحقوقية لبنان ، 2003 .

(5 طه زاكي صافي – منهجية العلوم القانونية – المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان ، 1998.

(6 عبود عبد الله العسكري- منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية –ط-1- دار المنير دمشق، 2004 .